

بسم الله الرحمن الرحيم

المالية الإسلامية... نُبَل الغاية وإبداع الوسيلة

الحمد لله المتفرد بالأسماء الحسنى

والصلاة والسلام على المزمّل بالشرف الأسنى

وعلى آله وصحبه أجمعين.

أصحاب الفضيلة العلماء

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أحيي هذا الجمع المؤتلف من أهل العلم وأصحاب الاختصاص، وأرحّب بمن تكبد السفر وعناءه ليكون بيننا اليوم، شريكاً في النقاش وطرفاً في الحوار، حول قضايا اختارها منظمو هذا المؤتمر بعناية، فكان حقاً علينا أن نوليهم من الشكر أجزله، ومن الثناء أكمله، على حسن تنظيم المؤتمر، ودعوتهم هذه الثّلة من الأفاضل، لإثراء النقاشات بما يقود الصناعة المالية الإسلامية إلى التقدم والنماء، وما يعود على مجتمعاتنا بالخير والرخاء، وأرجو من الله أن يهدينا إلى سديد القول، وصائب الرأي وأن يكتب لنا أجري المجتهد.

الكلمة الرئيسية التي ألّفها الدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي، في مؤتمر شورى الفقهي الثامن الذي عقد في 8-9 ديسمبر 2019 في دولة الكويت.

مرت سنون أربع منذ خاطبت هذا المؤتمر في دورته السادسة، وها نحن اليوم نأثف من جديد لنغتنم الفرصة، فننظر وراءنا لنرى مسيرنا، وننظر حولنا لنبصر محيطنا، وننظر أمامنا لنستشرف مستقبلنا، في ظل التحديات العالمية الراهنة، من تنامي النزاعات التجارية، وتعالى النزعات الحمائية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وتضاعف الديون، حتى أفضى ذلك إلى ضبابية المشهد العالمي وضعف القدرة على التنبؤ بالسياسات، وأثقل خطى النمو الاقتصادي. يُضاف إلى ذلك النمو السكاني المطرد واحتياجاته من فرص وظيفية، وخدمات صحية، وتأمينات اجتماعية وبنى تحتية.

ويضاعف من آثار ذلك كله أننا نعيش عصرًا يوصف بأنه الثورة الصناعية الرابعة، ثورة مدفوعة بتقدم تقني مذهل، تتطلب وعيًا و يقظة، لاجتلاب مزاياها، واجتنب رزاياها.

وسوف أتناول في كلمتي اليوم بعض الرؤى حول إطلاق إمكانات المالية الإسلامية إلى مدى وسعها، لا لتنجح في عبور لجة التحديات فحسب، بل لتمارس كذلك دورًا إيجابيًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سبيل ذلك لا بدّ لنا من استحضار الغاية وانتخاب الوسيلة المؤدية إليها، فالغاية عمارة الأرض، والوسيلة منتجات متنوعة وحلول مبدعة، مبنية على مبادئ المالية الإسلامية، تنفع الناس في الأرض، والأساس لذلك كله نظرة شاملة وأفق رحب، يزن المنافع بروية، ويخاطب المسلم وغير المسلم على السوية، استلهامًا لقول الحقّ تعالى "وما أرسلناك إلا كافة للناس".

الحضور الكريم

لقد لمست الكويت مبكراً حاجة المجتمع إلى خدمات مصرفية حديثة لا تتعارض والمبادئ الإسلامية التي يعتنقون، فكان لنا سبق إنشاء أوائل البنوك الإسلامية في العالم، وبعد ما يربو على أربعة عقود، استوت المصرفية الإسلامية على سوقها، ومهدت السبيل لإطلاق خدمات مالية إسلامية عديدة، حتى غدا العميل حر الاختيار بين طيف من المنتجات والمؤسسات، وهنا يمكن القول إنّ المالية الإسلامية حققت أول أهدافها.

أما وقد أحرزت هذا النجاح فقد آن لها أن تحتتم مرحلة النشأة الأولى، وحن الوقت لتستهلّ انطلاقتها للعالمية.

المالية الإسلامية... فلسفة جديدة

وفي عالم سريع التبدل عميق التحول، لا تُمهّل التغيّرات متراخياً ولا تنظر متوانياً ولا تنبه غافلاً، بل تمضي في صياغة واقع جديد لا تأبه فيه إلا لمن يجترح المبادرات. ومن أخطر المزالق أن تركز المؤسسات إلى ما أحرزت من نجاح، فتستغرق في الحصاد، وتعشى بصيرتها عما يعصف بالعالم حولها. ولتتمكن المالية الإسلامية من بلوغ أفقها الجديد عليها أن تسلك ثلاثة مسارات متزامنة وهي:

1. سدّ الثغرات
2. البناء على المبادئ
3. الابتكار والإبداع

• المسار الأول - سد الثغرات:

وأبدأ معكم بمسار سد الثغرات في أركان الصناعة المالية الإسلامية، فبغير اجتياز هذا المسار تتعثر الخطى في المسارات الأخرى، ومن تلکم الثغرات :

- نقص العلماء
- وضعف الحوكمة
- وتركز المنتجات

إن الثغرة الكبرى في ببيان المالية الإسلامية التي ما فتئت تثار في كل محفل، هي ندرة العلماء المختصين الذين يجمعون بين الفقه الراسخ في الشريعة والإحاطة الكافية بالعمل المصرفي والمالي، فهم المعدن الثمين الذي تنقب عنه المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم. ونظرة فاحصة لمشهد الرقابة الشرعية تكشف لنا أن ثمانية علماء يشغلون مناصب في ثلاثين هيئة شرعية مختلفة بل إن ثلاثة من أولئك الثمانية يشغل كل منهم عضوية سبعين هيئة شرعية! وهذا حيف مبین، يُحمّل هؤلاء الأفاضل ما إنّ أعباءه لتنوء بالعصبة أولى القوة.

وتفضي ندرة العلماء المختصين إلى الثغرة الثانية وهي حوكمة الرقابة الشرعية، إذ لم نزل بحاجة إلى تعزيز استقلالها ومهنتها، والتسامي بأعمال التدقيق الشرعي عن المصالح التجارية، حيث نلمس من الترابط بين كيانات الرقابة الشرعية ما يزيد مخاطر تشابك المصالح وتعارضها الأمر الذي قد يؤدي بالمصادقية، ويأتي على الثقة في المالية الإسلامية، ولذا نتطلع إلى أن تكون الرقابة الشرعية في أسمى درجاتها من الإلتقان والنزاهة والشفافية.

أما الثغرة الثالثة في ببيان المالية الإسلامية فهي التركيز الشديد لأصولها في قلة من المنتجات، حيث ثمانية وستون في المئة من أصول كل البنوك الإسلامية تتركز في المراجعة ثم أربعة عشر في

المئة تتركز في الإجارة، أما بقية المنتجات الأخرى -على تنوعها - فلا يتخطى نصيبها ثمانية عشر في المئة، وفي ذلك تحجير لواسع الشرع، وفوت لوافر الفرص، لاسيما أن كثيرا من الأصول المعروضة للمراجعة ماهي إلا سلع استهلاكية مستوردة، لا تسهم في التنمية الاقتصادية الحقيقية. وذلك رغم ما تتمتع به المالية الإسلامية من أدوات مبدعة، وحلول مبتكرة، لم تنل بعد حظها من التطبيق، فيما الصناعة ساهية عنها، لاهية في محاكاة المنتجات التقليدية.

•المسار الثاني - الانطلاق من المبادئ:

الحضور الكريم

تحتل المبادئ المالية الإسلامية التي جاء بها الشرع القويم بقبول عالمي سندها في ذلك دورها في التنمية الاقتصادية المستدامة، وارتباطها بأصول حقيقية، ومشاركتها المغنم والمغرم، وبعدها عن الغرر، ونأيها عن الضرر، فهي في ذلك كله "قيم عالمية"، تقبلها القوانين والشرائع، وتقبل عليها العقول والطبائع، "فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه" كما قال ابن القيم رحمه الله .

ولكن شتان بين ما تحظى به هذه المبادئ من قبول وما أحرزته الصناعة من انتشار وقدمته من حلول، فبعد عقود من العمل لم يتعد نصيب المالية الإسلامية اثنين في المئة من المالية العالمية، ولعل من أبرز أسباب ذلك أنها في واقعها اليوم أميل إلى تكييف المعاملات المصرفية التقليدية لتتوافق مع الشريعة بدلا من النظر في مقاصد الشريعة وبناء المعاملات على أسسها وركائزها، وليس خافيا أن العلاقة بين أحكام الشريعة وبين مبادئها، هي علاقة الخصوص والعموم، فإن أقيمت المعاملات على أساس الأحكام بقيت منحصرة في حيز الخصوص، أمّا إن أقمناها على مبادئ الشريعة، فلسوف تكتسب صفة العموم، ما يفتح أمامها فرصا واعدة لمزيد من الانتشار بين المسلم وغير المسلم من المجتمعات، ويمنحها دورا أكبر في قيادة جهود التنمية وتنويع الاقتصاد

وتوليد فرص العمل. وأضرب هنا مثلين يبيّنان الفارق بين الصناعة المتوافقة مع أحكام الشريعة وتلك القائمة على مبادئها:

فأما المثل الأول فهو أثر تطبيق المبادئ الإسلامية في خلق الوظائف ودفع عجلة النمو الاقتصادي، فاكتماء الصناعة بالتوافق مع الأحكام أفضى إلى ألا يتجاوز نصيب قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة - على أهميته - نسبة واحد في المئة من محفظة التمويل لديها. فيما تشير الدراسات إلى أن المالية الإسلامية إن قامت على مبادئها، وولّت مزيداً من اهتمامها شطر السلم والاستصناع والشراكة، فسوف يُمكنها توفير مئة وخمسين مليون فرصة عمل خلال عقد ونصف، وذلك ربع الوظائف المطلوبة عالمياً. ولا جرم أن إيجابيات ذلك تعم الاقتصاد وتتعداه إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية.

وأما المثل الثاني فهو أثر بعض الممارسات على البيئة حيث تداول بعض البنوك الإسلامية عند إجرائها عمليات التورق سلعة مباحة في أصلها مثل زيت النخيل، ولكن صناعة هذا النوع من الزيوت باتت من أخطر الصناعات أثراً على البيئة، إذ أزيلت بسببها مساحات شاسعة من الغابات المطرية، حتى أضر ذلك بالتوازن البيئي إلى حد شرعت معه بعض الدول في حظر هذه الصناعة وحظر منتجاتها، لضررها البالغ على البيئة والبشر.

وإننا إذ نطالب ببناء المعاملات على المبادئ الإسلامية، وإخراجها من محبس الأطر الضيقة، لا نطالب بتخطي أصول الاجتهاد، وقواعد الفقه، وإنما نطالب بمنظور أشمل، يضع الإنسان في مركز الاهتمام، فيعتني به خدمة وتيسيراً، وتعليماً وتطويراً، حاضراً ومستقبلاً. منظور يرى في قضايا ارتفاع البطالة وتأخر البحث العلمي وانخفاض مستوى التعليم وتلوث المناخ، مفاصد يتعين دفعها، ويرى في تنويع الاقتصاد ودعم القطاعات المنتجة، وتمويل المشاريع الصغيرة وتبني

التقنيات مصالح يتوجب جلبها، منظور يرى في ذلك كله أولويات يوظف لتحقيقها القدرات الكامنة للمالية الإسلامية.

وعلينا أن ندرك أن محاكاة المنتجات التقليدية هي مقاربة خاطئة في أساسها، تُجَمِّم دور المالية الإسلامية، وتصفّد إمكاناتها، بل تحدّ حتى قدرتها على الابتكار، وهو من أهمّ العناصر التي يتعيّن على الصناعة أن تنميها وتُحرّص عليها، وهذا ينقلنا إلى المسار الثالث وهو مسار الإبداع والابتكار.

• المسار الثالث: الابتكار والإبداع:

فنحن كما أشرت آنفًا نشهد عصر الثورة الصناعية الرابعة، وهي فرصة للمؤسسات التي تدرك حجم التحولات وتحسن التعاطي معها، وهي في ذات الوقت خطر وجودي على المؤسسات الجامدة ضيقة الأفق حبيسة الإلف والعادة.

ومسار الإبداع والابتكار ذو جانبين: الأول متعلق بالمؤسسات والثاني بالسادّة العلماء. فأما المؤسسات فعليها أن تستثمر مزيداً من مواردها في البحث والتطوير، والسعي إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة رفعاً لكفاءتها وخفضاً لنفقاتها وتيسيراً لعملائها، ويمكن للتقنيات إن أحسنّا الاستثمار فيها أن تقدم حلولاً لكثير من التحديات القائمة.

أما الجانب الثاني، فيتعلق بالسادّة العلماء، ولنا هنا أن نشيد باجتهاداتهم التي تنطلق من مبادئ الدين ومقاصد الشرع، وعينهم على الرفق بالإنسان ومصلحة المجتمع، مستمسكين باستقلاليتهم متحررين مما عدا ذلك من قيود وضغوط سوى ما يتضح لهم من جليّة الحق وبينه الدليل، ويتعين على الأطراف المعنية كلها بما فيها السلطات الرقابية والمؤسسات المالية دعم استقلالهم وحرّيتهم، فكثير من القضايا المطروحة اليوم مثل التقنيات المالية الحديثة والأصول الافتراضية وتطبيقات

الذكاء الاصطناعي، لم تطرح فيما مضى وقد لا يسعفنا التراث الفقهي - على غزارته - بقولٍ فصلٍ فيها، ما يتطلب جرأة الاجتهاد مع سعة في الأفق وبسطة في العلم، إذ لكل أمر مبتدأ، ولكل شأن فاتحة، وبعض ما هو راسخ لدينا اليوم من أقوال الفقهاء كان ذات يوم أمراً مستجداً قدحوا من أجله زناد الاجتهاد.

دور بنك الكويت المركزي في دعم مسيرة المالية الإسلامية:

الحضور الكريم

إن المالية الإسلامية بما تبوأَت من نبل الأهداف وما تقلدت من تنوع الأدوات لهي جديرة بأن تحتل مكانة ريادية في المالية العالمية، بما يحقق غايتها الأسمى في عمارة الأرض، وتأسيساً على ذلك لا يألو بنك الكويت المركزي جهداً في دعمها محلياً وعالمياً، والمستعرض لمساعيه في هذا الشأن يضيق به الوقت عن الإتيان على جميع ما أنجز - بفضل الله - من أعمال وما اتخذ من قرارات، يشهد لذلك الواقع المصرفي في الكويت، حيث البنوك الإسلامية تبلغ نصف القطاع عدداً، وتقترب من النصف حجماً، بعد أن سمح بنك الكويت المركزي - إلى جانب تأسيس البنوك الإسلامية - بتحول البنوك التقليدية التي ترغب في العمل المصرفي الإسلامي، وتحقيق ذلك بالفعل لاثنتين من البنوك الكويتية. ما انعكست آثاره الإيجابية على قطاعات أخرى، وتيسرت بفضلها مزيد من الخدمات مثل التأمين التكافلي، والإجارة والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها. ومن بين جهود بنك الكويت المركزي لدعم المالية الإسلامية على المستوى المحلي ما أصدره من تعليمات لحوكمة الرقابة الشرعية، يعدها المختصون الأفضل على مستوى العالم، رسّخ تطبيقها متانة القطاع المصرفي الإسلامي في الكويت وعزز سلامته المالية واستقراره. كما طلبنا تعديل

قانون بنك الكويت المركزي تمهيداً لإنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية لديه، تؤسس مرجعية في هذا المجال، والطلب الآن في مرحلة متقدمة لاستصداره من مجلس الأمة الموقر.

وحرصاً على بناء القدرات وتأهيلها، يتواصل بنك الكويت المركزي مع الجامعات لحثها على تطوير المناهج لتخريج المؤهلين للعمل في هذه الصناعة، كما استحدث شهادة معتبرة في مجال التدقيق الشرعي ملزمة لجميع من يتصدى لهذه المهمة.

كما يواصل البنك رقابته الحصيفة مكتبياً وميدانياً، للاطمئنان إلى سلامة الرقابة الشرعية في جميع مناحيها.

أما جهود بنك الكويت المركزي في تطوير الصناعة المالية الإسلامية عالمياً فمن أمثلتها مشاركته في تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية، سعياً إلى وضع معايير عالمية موحدة تحكم المالية الإسلامية وترسخ في ممارساتها الطابع المؤسسي المحترف، إلى جانب المشاركة في إنشاء المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة، فضلاً عن إقامة سلسلة من المؤتمرات العالمية تناقش قضايا المالية الإسلامية وتتداول فيها مع نخبة المؤثرين في هذه الصناعة للخروج بتوصيات حول سبل دفع الصناعة قدماً.

خاتمة

الحضور الكريم

لم تكنُ المالية الإسلامية المعاصرة عند نشأتها إلا ابتكارًا خارج المألوف، قام على رؤية ثاقبة، تُحسن تلمّس احتياجات الإنسان لتلبيها، وتتقن قراءة ما بين يديها من فرص لتقتنصها، وتجيد رصد التحديات لتستعد لها، ووراء ذلك روح مبادرة وفكر منفتح واجتهاد أصيل. ولئن كانت الصناعة قادرة على النجاح عندما انطلقت في ظروف غير مواتية، على غير مثال يحتذى ولا نموذج يقتدى، فهي اليوم أقدر على النجاح بعد أن تهيأت لها بيئة مواتية وقبول عالمي، وبنت من الخبرة قاعدة تنطلق منها إلى المستقبل.

بيد أن مسؤولية ذلك تقع على عاتق جميع الأطراف المعنية، لاسيما القائمين على تأصيلها والمجتهدين في بناء أطرها الفكرية والشرعية، فهم مسؤولون عن تقديم رؤية جديدة للمالية الإسلامية وعن فكّ إسارها من ربكة الجمود وإطلاق طاقاتها إلى فضاء أرحب، مسترشدين بهدي "لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيلٌ من حكيم حميد".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2019/12/8